

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في موريتانيا لعام 2016

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويصنف الإسلام على أنه هو الدين الوحيد للمواطنين والدولة. يحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين، والردة جريمة يعاقب عليها بالموت. في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، استمعت المحكمة العليا لمرافعات قضية المدون الموريتاني محمد الشيخ ولد ميخيطر، المعروف بلقب ميخيطر. وكان ميخيطر قد أدين بالردة وحكم عليه بالإعدام في ديسمبر/كانون الأول 2014. وفي جلسة نوفمبر/تشرين الثاني التي استمعت فيها المحكمة لقضية ميخيطر، احتج مئات الأفراد خارج مبنى المحكمة وطالبوا بإعدامه. وكانت القضية بانتظار البت فيها من جانب المحكمة العليا بحلول نهاية العام. في 20 ديسمبر/كانون الأول 2015، أفاد العديد من وكالات الإعلام المحلية بأن الحكومة قامت بإغلاق 40 مدرسة دينية في ولاية الحوض الغربي. وصرحت السلطات المحلية بأنها أغلقت المدارس الدينية بسبب انتمائها لمعهد ورش الإسلامي غير المرخص. وعادت الحكومة وافتتحت تلك المدارس في 6 يناير/كانون الثاني، عقب وقوع مظاهرات في العديد من المجتمعات المحلية. واستمرت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي في التعاون مع الجماعات الدينية الإسلامية المستقلة لمكافحة التطرف والراديكالية والإرهاب عن طريق العديد من ورش العمل في جميع الولايات البالغ عددها 15.

وفي 12 سبتمبر/أيلول، خلال احتفالات عيد الأضحى، حذر إمام المسجد الجامع بنواكشوط أحمدو ولد لمرابط ولد حبيب الرحمن مما أسماه انتشار الإسلام الشيعي وتزايد تهديده في البلاد. كما صرح الإمام بأن السلطات الحكومية يجب أن تقطع علاقاتها مع إيران لوقف المد الإسلامي الشيعي الإيراني. وفي 30 مارس/آذار، نظمت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين بالتعاون مع الهيئة الإسلامية العالمية للمحامين ندوة فكرية لمدة يوم واحد حول دور التشريع الإسلامي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وقام ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير وكبار المسؤولين الأمريكيين من الوفد الزائر، بمناقشة التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء. وأثار مسؤولو السفارة مناقشة قضية ردة ميخيطر مع السلطات في مناسبات متعددة. وحثت السفارة السلطات على ضمان شفافية الإجراءات القضائية الخاصة بتلك المحاكمة. كما استضاف السفير الأمريكي حفلي إفتار ناقش فيهما التسامح الديني مع المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمعات الدينية والمدنية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 3.7 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2016). ومعظمهم تقريباً مسلمون سنة. كما توجد أعداد قليلة جداً من غير المسلمين، معظمهم من المسيحيين وعدد قليل من اليهود، أغلبهم تقريباً من الأجانب.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويعترف بأن الإسلام هو الدين الرسمي للمواطنين والدولة. ويحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين. الأشخاص الذين يتحولون عن الإسلام يفقدون جنسيتهم.

فالنصوص القانونية والإجراءات القضائية مستمدة من مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية. ويتألف الجهاز القضائي من منظومة واحدة من المحاكم التي تستخدم مبادئ الشريعة في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية العلمانية في كافة المسائل الأخرى.

يحظر القانون الردة. ويتعين إصدار عقوبة الإعدام مع مصادرة جميع الأملاك على المسلم الذي تثبت إدانته بالردة إذا لم يتب في غضون ثلاثة أيام. إلا أن الحكومة لم تقم بتطبيق عقوبة الإعدام في هذا الصدد.

لا تسجل الحكومة الجماعات الدينية الإسلامية، لكن يتوجب على جميع المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات المساعدات الإنسانية والتنمية غير الحكومية المرتبطة بجماعات دينية، التسجيل لدى وزارة الداخلية. ويجب أيضاً أن توافق المنظمات غير الحكومية على الامتناع عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام. ويتطلب القانون من وزارة الداخلية ترخيص جميع الاجتماعات الدينية بما في ذلك اللقاءات التي تعقدها أية جماعات دينية غير إسلامية، ويتعين إخطار الوزارة مقدماً قبل عقد الاجتماعات حتى في المنازل الخاصة.

وتضطلع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، وفقاً للقانون، بمسؤولية إصدار ونشر الفتاوى الدينية ومحاربة "التطرف" ونشر دراسات البحوث الإسلامية، وتنظيم رحلات الحج والعمرة، ومراقبة المساجد. وتعيّن الحكومة الأئمة الستة من المجلس الإسلامي الأعلى الذين يقدمون المشورة للحكومة بشأن مطابقة التشريع للتعاليم الإسلامية. وتقوم الحكومة أيضاً بتعيين المجلس الأعلى الجديد للفتاوى والطعون الإدارية والذي يسيطر على زمام السلطة الوحيدة لتنظيم إصدار الفتاوى وحل المنازعات ذات الصلة بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والهيئات العامة.

يلتزم القانون أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء أداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على تنفيذ قانون البلاد بما يتفق مع الأحكام الإسلامية.

يقتضي مرسوم وزاري من المدارس العامة والمدارس الثانوية الخاصة - ولكن ليس المدارس الدولية - تعليم أربع ساعات من الدراسات الإسلامية في الأسبوع. كما يشترط أن يكون التعليم الديني باللغة العربية بالنسبة للطلبة المتقدمين للحصول على شهادة البكالوريا.

والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني، استمعت المحكمة العليا إلى مرافعات قضية المدون الموريتاني، محمد الشيخ ولد ميخيطر، المعروف بلقب ميخيطر. تمت إدانة ميخيطر بالردة وحكم عليه بالإعدام في ديسمبر/كانون الأول 2014. وفي جلسة نوفمبر/تشرين الثاني التي استمعت فيها المحكمة للمرافعات في قضية ميخيطر، احتج مئات الأفراد خارج مبنى المحكمة طالبين تنفيذ إعدامه. وقد صرح أحد محامي الدفاع عن ميخيطر إلى

وسائل الإعلام بأنه تلقى تهديدات بالقتل بسبب دفاعه عن المتهم. كما قام العديد من ممثلي الإدعاء العام بتهديد القضاة في المحكمة في حالة فشلهم في تأكيد حكم الإعدام. عُقدت جلسة نوفمبر/تشرين الثاني بعد صدور حكم في أبريل/نيسان من محكمة الإستئناف الإقليمية في نواذيبو أكدت فيه الحكم السابق بالإعدام على ميخيطر، ولكنها قررت أن توبته (عدوله عن الردة) أمام محكمة الإستئناف كانت سليمة وفي الوقت المناسب. وفي 2013، نشر ميخيطر مقالاً على الإنترنت بعنوان - الدين والتدين و"المعلمين" (ذوو البشارة السوداء مثل الحدادين) - والذي اعتبرته الحكومة نقداً للنبي محمد حيث ينطوي على توجيه اللوم ضمناً واتهام المؤسسة الدينية بالبلاد وتحميلها مسؤولية محنة طبقة (الحدادين) في البلاد. وقد عانت هذه الطبقة تقليدياً من التمييز. وكانت القضية بانتظار البت فيها من جانب المحكمة العليا بنهاية العام.

وفي 20 ديسمبر/كان الأول 2015، أفادت عدة وسائل إعلام محلية بأن الحكومة أغلقت 40 مدرسة دينية في منطقة الحوض الغربي في جنوب شرق البلاد، على بعد 680 ميلاً من نواكشوط. وصرحت السلطات المحلية بأن إغلاق تلك المدارس كان على أساس انتمائها لمعهد ورش، وهو معهد إسلامي غير مرخص. وعادت الحكومة وافتتحت تلك المدارس في 6 يناير/كانون الثاني، عقب وقوع مظاهرات في العديد من المجتمعات المحلية.

كما واصلت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي التعاون مع جماعات دينية إسلامية مستقلة لمكافحة التعصب والتطرف والإرهاب من خلال سلسلة من ورش العمل في جميع الولايات الـ 15.

وكان بمقدور الكنائس المرخص لها إقامة شعائر العبادة داخل أماكن العبادة الخاصة بها، ولكنها لم تتمكن من التبشير العلني، حيث لم يُسمح بالتعبير عن الآراء الدينية العلنية إلا ما يخص الدين الإسلامي فقط.

وهناك شرط حكومي غير رسمي قيّد عبادة غير المسلمين بالكنائس المسيحية القليلة المعترف بها في البلاد. كانت هناك كنائس خاصة بالروم الكاثوليك وكنائس مسيحية أخرى في نواكشوط، وكايدي، وطار، ونواذيبو، وروسو. وغير مسموح للمواطنين الموريتانيين حضور الشعائر الدينية غير الإسلامية والتي ظلت مقصورة على الأجانب. وبحلول بنهاية العام، لم تكن وزارة الداخلية قد استجابت لطلب جماعة البروتستانت الأجنبية للحصول على تصريح لبناء مكان خاص بهم للعبادة. وقد طلبت الجماعة في بادئ الأمر تصريحاً لبناء مكان للعبادة في عام 2006، ثم جددت الطلب في عام 2012، ولكنها كانت لا تزال بانتظار الموافقة بحلول نهاية العام.

وبالرغم من عدم وجود حظر قانوني محدد ضد تبشير غير المسلمين، ففي الممارسة العملية تحظر الحكومة مثل هذا النشاط عن طريق التفسير الواسع للدستور الذي ينص على أن الإسلام هو دين الشعب والدولة.

وظلت حيازة مطبوعات دينية غير إسلامية أمراً مشروعاً رغم أن الحكومة استمرت في حظر طبعتها وتوزيعها. واحتفظت الحكومة بفضائية قرآنية وبإذاعة القرآن الكريم. وقد رعت المحطتان برامج عادية حول مواضيع الاعتدال في الإسلام.

وواصلت الحكومة توفير التمويل للمساجد والمدارس الإسلامية الخاضعة لسيطرتها. ودفعت الحكومة رواتب شهرية مقدار كل منها 50,000 أوقية (152 دولار) إلى 200 من الأئمة الذين اجتازوا فحصاً أجرته لجنة من الأئمة وقادة المساجد والمدارس الإسلامية. كما دفعت الحكومة أيضاً رواتب شهرية من 25,000

إلى 100,000 أوقية (76 دولار إلى 303 دولارات) لـ 30 من أعضاء الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا، وهو هيئة أنشئت لتنظيم العلاقة بين المجتمع الديني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي (التقليدي).

ظلت الفصول الإسلامية جزءاً أساسياً من المنهج التعليمي، ولكن حضور تلك الفصول لم يكن إلزامياً. ولم تكن النتائج الخاصة في تلك الفصول ذات أهمية كبيرة في الإمتحانات الوطنية التي تحدد مستوى التعليم واستكماله. بالإضافة لذلك، أفادت التقارير بأن الكثير من الطلبة لم يحضروا تلك الفصول الدينية للعديد من الأسباب العرقية اللغوية، والدينية، والشخصية. وتمكن الطلاب من التقدم في دراساتهم والحصول على شهادات التخرج رغم غيابهم عن هذه الفصول، بشرط تحقيق مستوى مقبول من الأداء في باقي المواد الدراسية الإلزامية. واصلت وزارة التعليم الوطني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي مساعيها للتأكيد مجدداً على أهمية برنامج التعليم الإسلامي في المستوى الثانوي؛ وأفادت تقارير بأن الحكومة اعتبرت التعليم الديني أداة لحماية الأطفال والمجتمع ضد التطرف ولتعزيز الثقافة الإسلامية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

خلال احتفالات عيد الأضحى السنوية، حذر إمام المسجد الجامع بنواكشوط أحمدو ولد لمرابط ولد حبيب الرحمن مما أسماه الإنتشار الواسع والتهديد المتنامي للإسلام الشيعي في البلاد. كما صرح الإمام بأن السلطات الحكومية يجب أن تقطع علاقاتها مع إيران لوقف المد الإسلامي الشيعي الإيراني.

في 30 مارس/آذار، نظمت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين بالتعاون مع الهيئة الإسلامية العالمية للمحامين ندوة فكرية لمدة يوم واحد في نواكشوط حول دور التشريع الإسلامي في مكافحة الإرهاب والتطرف الديني. تضمنت الندوة مجموعة من العروض والمحاضرات المتعلقة بدور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على التعايش السلمي والأمن العالمي.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

قام ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير وكبار المسؤولين الأمريكيين من الوفد الزائر، بمناقشة قضايا التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء. وأثار مسؤولو السفارة مناقشة قضية ردة ميخيطر مع السلطات في مناسبات متعددة. وحثت السفارة السلطات على ضمان شفافية الإجراءات القضائية الخاصة بتلك المحاكمة.

وعقد السفير لقاءات دورية مع القادة الدينيين لمناقشة التسامح الديني. كما استضاف السفير مأدبة إفطار في كيفة عاصمة ولاية العصابة في 22 يونيو/حزيران، حضرها حاكم ولاية العصابة وعمدة مدينة كيفة، وعدد من الصحفيين والقيادات المجتمعية وممثلي المجتمع المدني. كما عقد السفير مأدبة إفطار ثانية في مقر إقامته في نواكشوط في المساء التالي، حضرها وزير الشؤون الخارجية، ووزير الشؤون الإسلامية، وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين والصحفيين وقادة المجتمع المدني. وقام إمام مقيم في الولايات المتحدة ويزور البلاد في إطار برنامج برعاية الحكومة الأمريكية بإلقاء كلمة في كلتا مأدبتي الإفطار، حول ضرورة إشراك القادة الدينيين في تشجيع الحرية والمساواة بين الجماعات الدينية. وتحدث الإمام عن أهمية مشاركة القيادات الدينية في استخدام ممارسة التسامح في الإسلام لنشر الحرية والمساواة والممارسات الديمقراطية. وتركزت تعليقات السفير في مأدبتي الإفطار على قيمة التسامح الديني وأهمية الحوار بين الأديان على أساس الاحترام المتبادل.